

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع89د

تاريخ القرار: 26 سبتمبر 2014

قرار أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات القرار التالي بين:

في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي

المدعى: شركة

من جهة

في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

المدعى عليها: شركة

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من طرف شركة والمرسمة بدفتر القضايا تحت ع89د والتي تضمنت تظلمها من استغلال الشركة المدعى عليها لمركز الهيمنة الذي تحتله في سوق الهاتف الجوال من خلال تسويقها لعرض ترويجي يخول لمشتركها في خطوط الاشتراك " أول" التمتع برصيد إضافي يساوي 100% عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دنانير مع سقف في حدود 20 دينار وذلك طيلة أيام 13 و 14 و 15 سبتمبر 2013 معتبرة أن اقتتران هذا العرض بامتيازات أخرى على غرار امتياز " فاميليا" من شأنه التأثير سلبا مستوى التعريفات ومشددة على مخالفته لمضمون قرار الهيئة الصادر بتاريخ 01 نوفمبر 2012 في القضية ع38د وللمبادئ التوجيهية المنظمة للعروض التجارية.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عـ01 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون عـ46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عـ01 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الإطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 54 الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها المنقح للقرار عـ159 عدد المؤرخ في 20 ديسمبر 2012.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1245 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 سبتمبر 2013 والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وبعد الإطلاع على المراسلة عدد 1244 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 سبتمبر 2013 والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الإطلاع على المقرر عدد 146 الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 سبتمبر 2013 والذي عين بمقتضاه السيد حازم المحجوبي مقرا للنزاع.

وبعد الاطلاع على جواب المدعى عليها على عريضة الدعوى الوارد على الهيئة بتاريخ 21 أكتوبر 2013.

وبعد الإطلاع على تقرير ختم الأبحاث المؤرخ في 10 فيفري 2014 والمحال على طرفي النزاع وفق الصيغ التي اقتضاها الفصل 68 من مجلة الاتصالات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة على تقرير ختم الأبحاث الوارد على الهيئة بتاريخ 04 مارس 2014.

وبعد الاطلاع على تقرير شركة
أوت 2014.

حول تقرير ختم الأبحاث بتاريخ 16 جويلية و1

وبعد الاطلاع على بقية مظاهرات الملف.

وبعد نشر القضية بعدة جلسات تحضيرية، عينت بجلسة يوم 26 سبتمبر 2014 وفيها حضرت
الأستاذة، نيابة عن الأستاذ، في حق المدعية وتمسكت
بطلباتها السابقة ولم يحضر ممثل المدعى عليها وكان على علم بموعد الجلسة.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث قدمت الدعوى ممن له الصفة والمصلحة واستوفت موجباتها الشكلية لذلك تعين قبولها
شكلا.

من حيث الأصل:

حيث كانت الدعوى تهدف الى الحكم بما سلف بسطه.

وحيث تمسكت المدعى عليها في جوابها على عريضة الدعوى بأن المعلقة الإشهارية التي
اعتمدها خصيمتها كسند لدعواها لا ترقى إلى مستوى الإثبات القانوني ولا تعتبر حجة رسمية يمكن
اعتمادها للفصل في الدعوى كما أضافت أن العرض التجاري موضوع النزاع حظي بموافقة الهيئة بعد
أن تأكدت مصالحها من تطابقه مع قواعد المنافسة المشروعة وبالتالي فإنه لا مجال لإعادة النظر في
المسائل المثارة من قبل العارضة أمام الهيئة وانتهت إلى طلب الحكم برفض الدعوى المقدمة من طرف

وحيث آل تقرير ختم الأبحاث إلى أن الشركة المطلوبة تقيدت عند تسويقها للعرض التجاري
المتظلم منه بالتراتب المنظمة للعروض التجارية إلا أنها لم تلتزم بالقرار ع38د المار ذكره وذلك وفقا
لما ثبت في محضر الجلسة التي عقدتها مع مصالح الهيئة بتاريخ 13 سبتمبر 2013 والتي أقرت فيها بعدم
إمكانية استثناء المنخرطين في عرض "فاميليا" من الامتيازات التي يوفرها عرض الحال لعدم إتمامها
للترايب التقنية التي تسمح لها بتنفيذ ذلك الالتزام. وانتهى إلى اقتراح الحكم بتطبيق أحكام الفصل
74 من مجلة الاتصالات في شأن الممارسات موضوع النزاع.



وحيث أيدت المدعية في تقريرها ردها على تقرير ختم الأبحاث النتائج التي تضمنها تقرير ختم الأبحاث طالبة تبني مقترح المقرر القاضي بتطبيق أحكام الفصل 74 مطة 3 جديدة من مجلة الاتصالات.

وحيث انتقدت المدعى عليها في جوابها على تقرير ختم الأبحاث استناد المقرر على محضر جلسة عقدت بتأكيد منه بين مصالح الهيئة وممثلين عنها لدراسة العرض موضوع النزاع بتاريخ 13 سبتمبر 2013 والحال أن قرار الموافقة على العرض صدر بتاريخ 12 سبتمبر 2013 تحت عدد 174 مما يجعل في الأمر استحالة منطقية خاصة وأنها شرعت في ترويج العرض يوم 13 سبتمبر 2013 وأضافت أن القرار عـ174ـد المذكور لم يتضمن منعا صريحا لتمتع مشترك "أميفوس" و"فاميليا" من امتيازات ذلك العرض وانتهت إلى تجرد الدعوى من كل مؤيد طالبة التصريح بعدم سماعها.

الهيئة

حيث انحصر موضوع الخلاف حول النظر في مدى استجابة العرض موضوع النزاع للتراتب المنظمة للعروض التجارية ولمبدأ عدم الجمع بين امتيازات تعريفية وامتياز "فاميليا" في عرض تجاري واحد وذلك وفقا لما أقرته الهيئة في قرارها الصادر في القضية عـ38ـد بتاريخ 01 نوفمبر 2012 .

وحيث تبين أن الشركة المدعى عليها تولت فعلا تسويق العرض التجاري المتظلم منه والمتمثل في تمكين مشتركها في خط "أول" من التمتع برصيد اضافي يساوي bonus % 100 عن كل عملية شحن تعادل أو تفوق 5 دنانير مع سقف في حدود 20 دينار من التحفيزات وذلك طيلة أيام 13 و 14 و 15 سبتمبر 2013.

وحيث اتضح بالرجوع إلى المصالح المختصة بالهيئة أن الشركة المطلوبة، تقدمت بتاريخ 6 سبتمبر 2013 بمشروع عرضها التجاري وفقا للتراتب المنظمة للعروض التجارية والمنصوص عليها بالأمر عـ3026ـد لسنة 2008 المشار إليه أعلاه وتحصلت على إذن من الهيئة الوطنية للاتصالات لتسويقه بموجب القرار عـ174ـد/ 2013 المؤرخ في 12 سبتمبر 2013 والذي جاء فيه أن الهيئة تمنح إمكانية تسويق العرض الترويجي وفق الخصائص التي تم تقديمها بشرط احترام مبدأ المنافسة النزيهة وعرض اللوائح الاشهارية المتعلقة بالعرض المذكور بكل وضوح دون التمييز فيه بشكل صريح على استثناء المشتركين المتمتعين بامتيازات تعريفية أخرى.

وحيث ادعت العارضة أن المدعى عليها أقدمت على سحب الامتيازات المضمنة بالعرض المتظلم منه على مشتركها في خط أول من المتمتعين بامتيازات أخرى على غرار امتياز "فاميليا" مستتدة إلى نسخة من وثيقة إشهارية لذلك العرض.

وحيث لم تتضمن المعلقة الإشهارية سند الدعوى ما يدعم صحة ادعاء العارضة ولا تكفي القرينة التي استخلصها المقرر من محضر الجلسة المنعقد بين مصالح الهيئة وممثلي الشركة المطلوبة بتاريخ 13 سبتمبر 2013 لإثبات عدم استثناء المنخرطين في عرض فاميليا فعليا من الامتيازات



يوفرها عرض الحال طالما لم يتم تدعيم هذه القرينة بأبحاث وتحقيقات مادية ولم تقدم المدعية من الأدلة ما يعززها ويرجح قبولها .

وحيث يستفاد من كل ما سبق بسطه، أنه طالما لم يتبين من أوراق الملف ومن الأبحاث المجراة في القضية ما يثبت سحب المدعى عليها لامتيازات العرض المتظلم على المنتفعين بامتيازات تعريفية أخرى ولم يتضمن قرار الهيئة المتعلق بالموافقة على العرض المذكور استثناء صريحا لتلك الشريحة من المشتركين، فإن قيام العارضة أضحي في غير طريقة واقعا وقانونا واتجه تفرعيا على ذلك رفض الدعوى.

**لذا وتأسيسا على كل ما سبق
قررت الهيئة الوطنية للاتصالات رفض الدعوى.**

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

- هشام بسباس : رئيس
- فيصل عجينة: نائب رئيس الهيئة
- عبد الخالق بوجناح: عضو قار
- عبد السلام بريك : عضو
- نوفل فريخة: عضو
- والسيدة يمينة المثلوثي: عضوة

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يضفي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفحة التشريعية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات